



لا سياسة كالمعتاد بعد اليوم: اللبنانيون يتحدون في سبيل الإصلاحات البنّاءة

النتائج الرئيسية لأبحاث الرأي العام
الكمية والنوعية في لبنان

أيلول 2021

تولّى المعهد الديمقراطي الوطني إعداد هذا التقرير الذي مولّه الصندوق الوطني للديمقراطية. ويودّ المعهد أن يتقدّم بالشكر إلى شركة إنفو برو InfoPro لمساهماتها القيّمة في إجراء هذا البحث. وقد أشرفت على تنسيق هذا البحث كلّ من إيكاترين سيرادز Ecaterine Siradz، مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان، وسارا بيكرمان Sarah Beckerman، مستشارة المعهد الديمقراطي الوطني. وقامت إرين ماثيوز Erin Matthews، المستشارة لدى المعهد بإجراء التحليل للأبحاث النوعية والكمية كما تولت صياغة التقرير بشكلٍ رئيسي. وكان لكلّ من مايا فواز Maya Fawaz، وكايل هيرنانن Kyle Herman، ومايا صفّي الدين Maya Safieddine (من المعهد الديمقراطي الوطني)، مساهماتهم الفعّالة في إجراء هذا البحث.

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تدعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية في كل منطقة من العالم لأكثر من ثلاثة عقود. منذ تأسيسه في عام 1983، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون على إنشاء وتعزيز المنظمات السياسية والمدنية وحماية الانتخابات وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة. يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بأبحاث الرأْي العام لتحديد القضايا ذات الاهتمام العام وتتبع التحوّلات في المفاهيم والآراء العامة والمساهمة في الحوار القائم على الأدلة بشأن برامج السياسات والتنمية.

لمزيد من المعلومات حول هذا البحث وحول المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان، يرجى الاتصال بإيكاترين سيرادز Ecaterine Siradz على عنوان البريد الإلكتروني: esiradze@ndi.org.



قائمة المحتويات

5 1. ملخص تنفيذي

8 2. سياق البحث والمنهجية المتبعة

8 2.1 سياق البحث

9 2.2 منهجية البحث

12 3. نتائج البحث

12 3.1 الثقة في المؤسسات

18 3.2 أولويات السياسات

20 3.3 تغيير في النظام شامل لمختلف القطاعات

22 3.4 تأثير الحراك

26 3.5 السبيل للإصلاح

31 4. الخاتمة

1. ملخص تنفيذي

يتخبّط لبنان حالياً في سلسلةٍ من الأزمات المترامنة التي كانت لترخي بثقلها على أيّ حكومةٍ في العالم، ولكنّ آثارها تعتبر مدقّرةً بشكلي خاص بالنسبة إلى بلدٍ عوّل في إدارة شؤونه على حكومةٍ لتصريف الأعمال لأكثر من عام، وذلك في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها البلاد مع اندلاع الاحتجاجات في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 والتي عكست استياء الشعب حيال الحكومة والطبقة السياسية التي تتولّى إدارة الدولة، ومثّلت مرحلةً غير متوقعة شهدت بروز أصوات سياسية جديدة. في هذا السياق، وفي خطوةٍ تسعى إلى تقييم الأوضاع السياسية الحالية وإمكانيات الإصلاح في هذه الفترة الحرجة من تاريخ لبنان، قاد المعهد الديمقراطي الوطني أبحاث رأي عام كمية ونوعية في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيو من العام 2021 بحثت في إرث الحركة الاحتجاجية، ومشاعر الشعب حيال الحكومة، والأحزاب السياسية، والسياسيين، والجهات التي يثق فيها المواطنون لتمثيل احتياجاتهم وما الذي يرونه كأفضل الاحتمالات لإجراء الإصلاحات المطلوبة. تولّت إجراء المسح وأبحاث مجموعات التركيز شركة إنفو برو InfoPro للأبحاث، وهي شركة مقرّها في بيروت وتجري أبحاثاً في مجال السياسة والسوق المحلية والإقليمية للمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الإعلامية، والأحزاب السياسية، والشركات الخاصة.

ويمكن أن تُستخدم النتائج التي توصل إليها التقرير من قبل السياسيين اللبنانيين، وصنّاع القرار، والناشطين في المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع الدولي، وسائر الجهات المهتمة وذلك لغايات تكوين فهم أفضل لديناميات السياسة الحالية، وما يجب على الأحزاب السياسية والمؤسسات الأخرى القيام به لبناء الثقة وحشد الدعم، وما الفرص المتاحة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني من أجل التأثير على السياسات العامة وكسب التأثير السياسي.

أما النتائج والمواضيع الرئيسية التي انبثقت عن البحث فتندرج على الشكل الآتي:

الثقة في المؤسسات. لا يثق المواطنون في المؤسسات الحاكمة والسياسية أو أنهم لا يشعرون بأنّ هذه المؤسسات تمثّلهم.

يسود لدى المواطنين في لبنان شعور بانعدام الثقة في السياسيين والمسؤولين على كافة مستويات الحكم، وفي الأحزاب السياسية عموماً. كما تنعدم لدى المواطنين الثقة أيضاً فيما يرونه محيطاً حيوياً إعلامياً منحازاً خاضعاً لسيطرة الأحزاب السياسية. وقد عبّر المشاركون في نقاشات مجموعات التركيز عن رأيهم في مستويي الحكم البلدي والوطني وقد وصفاهما بالمعطلين، وأنّهما يتميّزان بالفساد، والمحسوبيات كما وصفوا أيضاً ثقافةً يفوز فيها السياسيون بالمناصب ومن ثم يستفيدون من مناصبهم لتحقيق منافع شخصية، لهم ولأفراد عائلاتهم وأصدقائهم وورعاتهم وليس لناخبهم.

وفي واقع الأمر، قليلة هي المؤسسات التي تحظى بثقة المواطنين أو يُنظر إليها على أنّها بعيدة عن الفساد الذي يتغلغل في عمق النظام السياسي ككلّ. فمن الجدير بالملاحظة أنّ الأشخاص لا يقصدون المؤسسات التقليدية بحثاً عن التوجيهات السياسية أو لمناقشة وجهات النظر والآراء، ويتجنّبون المؤسسات الإعلامية والدينية كمصادر موثوقة للمعلومات. بل تفضّل الأغلبية من بينهم استشارة العائلة والأصدقاء، حيث عبّر أكثر من 50 بالمئة من المشاركين في المسح أنّ المؤسسات الإعلامية والدينية غير جديرة بالثقة كمصادر موثوقة للمعلومات. في المقابل، تلقى مؤسسة الجيش تقديراً واحتراماً وتحظى بثقة أكبر مقارنةً بأيّ مؤسسة أخرى.

وفي المتوسط، قالت نسبة لا تتعدى الـ 4 بالمئة من المستجيبين أنّ الجيش غير جدير بالثقة. وفي أثناء المناقشات ضمن مجموعات التركيز، ردّ المشاركون بصرف النظر عن محلّ إقامتهم، أو ديانتهم أو خصائصهم الديموغرافية الأخرى أنّ الجيش نموذج للطريقة التي يمكن فيها تنظيم الأمور على نحو غير طائفي، قائم على المؤهلات ويركّز على الرسالة المتوخاة وتمّ اعتباره نموذجاً منهجياً يمكن للحكومة والسياسيين التعلّم منه.

المساعدة الاقتصادية والإصلاحات البنوية من أولويات السياسات الملحة.

يشكّل الاستقرار الاقتصادي وفرص العمل وتوافر السلع والخدمات المشاغل الرئيسية التي تقصّ مضاجع المواطنين في لبنان، مع تدهور قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع الأسعار الاستهلاكية ووقف الدعم عن المنتجات الأساسية مثل الوقود. ما يريده الناس هي سياسات تحفّز نموّ الوظائف، وتحدّ من التضخّم، وتقدّم الدعم للعائلات المحتاجة، وتبقي الدعم على القمح والمحروقات والدواء. ولكن، بعيداً عن تحسّن مؤشرات نوعية الحياة، فقد عبّر الناس أنّ أولوية الإصلاح الأكثر إلحاحاً تتمثّل في قانون انتخابي جديد. وعلى حدّ ما تمّ التطرّق إليه في إحدى النقاشات ضمن مجموعات التركيز، ثمة رغبة في «تغيير النظام برقمته وتغيير القوانين. من ضمن ذلك، سيحدث تغيير وسيصبح بالإمكان التخلّص من التركيبة السائدة اليوم بكاملها. فعلى سبيل المثال، إذا كان من الممكن انتخاب الحكومة من دون الأخذ بعين الاعتبار التقسيم المسيحي/المسلم في البرلمان، فإنّ الأمور ستنتج». (مشاركة مسيحية من بيروت).

التغيير الحقيقي لن يأتي من صناديق الاقتراع؛ الناس يريدون أن يتغيّر النظام.

رأى 45 بالمئة من المستجيبين أنّهم لن يصدّقوا في الانتخابات البرلمانية القادمة. وإذا ما انعقدت الانتخابات اليوم، ما من حزب سيجمع أكثر من مستوى أحادي الرقم من الدعم، كما رأى ما يوازي نسبة 40 بالمئة من الأشخاص أنّهم سيمتنعون عن التصويت. ولكن، أجاب ما يعادل 25 بالمئة من المشاركين في المسح أنّهم سيدلون بأصواتهم لصالح مرشّحي المجتمع المدني المنبثقين عن الحراك وقال ما يعادل 9 بالمئة أنّهم سيدلون بورقة بيضاء أو يسجّلون تصويتاً احتجاجياً. وبالتالي، من بين الذين سيشاركون في التصويت، توقع العديد منهم أن يصدّقوا بطريقة مختلفة عمّا عهدوه في السابق، ممّا سيقلّل من مستوى الدعم للأحزاب التقليدية أو السياسيين الراسخين. وفي أثناء المناقشات ضمن مجموعات التركيز، لاحظ المشاركون أنّ الاسم على ورقة الاقتراع لا يهمّ؛ وهم يشعرون أنّهم بصرف النظر عن مرشّح محدد، فإنّ السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الأحزاب السياسية ستبقى نفسها والإصلاحات الضرورية لن تطبّق. وعلى حدّ ما أشارت إليه إحدى المشاركات: «أعتقد أنّه ... من الأجدى بنا تغيير القانون الانتخابي. فمناخ الانتخابات الحالي مصمّم بطريقة تهدف إلى انتخاب الأشخاص ذاتهم في كلّ مرة، وإن لم يكونوا نفس الأشخاص بالاسم، فهم حتماً من الخلفية السياسية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أنّ لبنان، لكي يتطوّر، يجب أن يفصل فيه الدين عن الدولة» (مشاركة مسيحية من جبل لبنان). وإن كان هذا الشعور بأنّ المشكلة تكمن في النظام وليس في حزب أو في سياسيّ معيّن، فهو، وإن كان ليبدل على أمر ما، يدلّ على رغبة المواطنين في إحداث تغييراتٍ جوهرية.

لربما لم تؤدّ احتجاجات العام 2019 إلى التغيير ولكنها أظهرت بلا شكّ كيف يمكن تحفيز التغيير.

تختلف آراء الأشخاص بشأن احتجاجات شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 والإنجازات التي تحققت وقتها. وقد شعر الكثيرون أنّ الاحتجاجات انطلقت بهدف تحقيق أهداف إيجابية والفرصة لإحداث أثر، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى أنّها كانت وليدة أساليب غير حزبية، وغير طائفية، وانطلقت كتعبير عن استياء الناس ورغبتهم في التغيير. ولكن، سرعان ما تحوّل الزخم الأساسي خلف الحراك، وفقاً للكثيرين، بعد أن ركبت الأحزاب السياسية موجة الحراك فدست مناصريها واعتباراتها الطائفية في القوى المحرّكة ممّا أدّى إلى تغيير النية التي بدأت غير حزبية وغير منحازة. وكانت النتيجة شعور الكثيرين أنّ ذلك قد أفسد الحافز وراء الاحتجاجات، مما أفقدها تأثيرها الهام على البيئة السياسية. وفي سياق التفكير في الاحتجاجات، لاحظ المشاركون في مجموعات التركيز أنّ إحدى النتائج البارزة تمثّلت في ظهور نوع من الوحدة في صفوف الشعب اللبناني وأنّ الانقسامات السياسية لم تنتج عن الآراء الفعلية للمواطنين بل هي نتيجة حتمية للنظام. وعلى حدّ ما أعلنته إحدى المشاركات: «في الأيام الأولى، شاركت في هذه الاحتجاجات. وكانت الأمور ممتازة، تجمّع الناس من مختلف المناطق والأديان. وبدأ الحراك ضدّ كلّ السياسيين بدون استثناء.» (مشاركة مسيحية من بيروت). وأكد المشاركون

الأخرون على هذه النقطة وأضافت إحداهنّ: «كانت الثورة إيجابية جداً في بداياتها، وشعر الجميع بالدافع للاتحاق بها؛ ولكنّها مع الأسف لم تستمرّ بالأثر نفسه لأنّ الناس بدأوا ينقسمون بناءً على انتماءاتهم السياسية والدينية.» (مشاركة سنيّة من الشمال).

للمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، دور محوري في تحقيق الإصلاحات.

بالإجمال، تمّ حشد الدعم الكامل لمشاركة أكبر من قبل الشباب والنساء في القطاعات السياسية والمدنية وأشار المستجيبون إلى أنّ مؤهلات الشخص وأفكاره، وليس سنّه أو نوعه الاجتماعي هي الأهمّ. وشعر البعض أنّ العديد من النساء والشباب قد تميّزوا في المجتمع المدني ولكنهم يواجهون مشاكل في إيجاد السبيل الناجع لأدوار سياسية رسمية، وهو ما قد يحول دون وصولهم. ومن بين الإجابات عن السؤال حول أعظم رصيد يملكه لبنان كانت إجابتا جيل الشباب (53 بالمئة من المستجيبين) وتنوّع لبنان (15 بالمئة من المستجيبين) من بين الإجابات الثلاث الأولى، الأمر الذي عزّز الرأي القائل بأن الشعب المختلط ليس بحاجة لأن يؤدي إلى نظام سياسي منعزل وغير قائم على التبادل. وإن كان الناس ما زالوا يبدون تردداً في المشاركة في الأنشطة المدنية مثل اللقاءات العامة أو التواصل مع الممثلين المنتخبين إلا أنّهم أقرّوا بقيمة المجتمع المدني ككلّ وعبروا عن تفاعلهم فيما قد يحصل إذا عوّلوا على العمل المدني من أجل الدفع بالتغيير في النظام.

سياق البحث والمنهجية المتبعة

2.1 سياق البحث

يرزح لبنان حالياً تحت وطأة أحداثٍ متزامنة من شأنها أن تشكّل تحدياً خطيراً على أيّ نظامٍ سياسيٍ راسخ. ومن سخرية الأقدار في لبنان أنه، وإن كان صحيحاً أنّ السياسة ناشطة إلا أنّ الحكومة بعيدة كلّ البعد عن النشاط؛ فمنذ استقالة حسّان دياب بعد انفجار المرفأ في شهر آب/أغسطس من العام 2020، ما زالت حكومته تشرف على شؤون البلاد بصفة حكومة تصريف الأعمال. وفيما تعاني الحكومة جزءاً تراجعاً حاداً في العملة الوطنية، وارتفاع في الأسعار، ونقص في المحروقات والمواد الغذائية والأدوية، فقد لجأت مراراً إلى إقرار إجراءات قصيرة المدى في مسعى منها إلى درء الأزمات المحتملة، في وقتٍ هي غير قادرة على القيام بأيّ تشريعاتٍ أو إصلاحات هامة. وشهدت بيروت منذ مدّةٍ وجيزة مسيراتٍ احتجاجيةً في الذكرى الأولى للانفجار أعادت صدى المواضيع والمشاعر التي طبعت الاحتجاجات الوطنية التي أمتّ شوارع البلاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019: الغضب من السياسيين الذين تهرّبوا من مسؤولياتهم، والاستياء من النظام السياسي الذي يعتبرونه فاسداً ومعيباً بتركيبته الطائفية.

وإن كانت احتجاجات شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 قد بدت وكأنها تدلّ على تحديّ ثقة الناس في الحكومة والسياسة، إلا أنّ الأحداث التي تلاهقت منذ ذلك التاريخ قد أثبتت أنّ أياً من هذه الافتراضات هي في الواقع خاطئة. فقد تلت الاحتجاجات أزمات متعاقبة ذات آثار سلبية ما برحت تتفاقم. بدأت الاضطرابات الحكومية مع استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري وحكومته في خضمّ الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ممّا أدى إلى تعيين دياب، ومن ثم استقالته وصولاً إلى حكومة تصريف الأعمال. وقد أدّى سوء الإدارة المالية الحكومية على المدى الطويل والسياسات النقدية غير المستدامة إلى تراجع في قيمة العملة وإلى وضع اقتصادي وطفه البنك الدولي مؤخراً بأنّه غالباً ما يرتبط بحالة حرب أو نزاع أدى إلى تراجع معيشة نسبة 50 بالمئة من السكان إلى ما دون خطّ الفقر. وفي محاولة لكبح جماح الإنفاق، عمدت حكومة تصريف الأعمال إلى خفض إنتاج الكهرباء ورضعت الأسعار على بعض السلع مثل الخبز فيما حاولت إبقاء الدعم على استيراد المحروقات والأدوية. وقد أدّى الشحّ في المحروقات إلى اصطاف طوابير طويلة من السيارات أمام محطات الوقود وإلى تقنين قاسٍ في الكهرباء في مواقع تعوّل على المولدات الكهربائية، بما في ذلك المستشفيات. ناهيك عن أنّ تفشي جائحة كوفيد-19 واستمراريتها يرهقان النظام الصحيّ الضعيف أصلاً ويزيدان من تفاقم الصعوبات الاقتصادية، ما يسهم في ارتفاع الأسعار وفي شحّ الأدوية والعلاجات.

وفي خضمّ كلّ ذلك، تقاعست الأحزاب السياسية عن قيادة المفاوضات الآيلة إلى تشكيل حكومة جديدة، ما حال دون تنفيذ السياسات التي من شأنها معالجة هذه الأزمات وإضفاء شيء من الاستقرار على السياسة. لذلك، لم يكن من الغريب أن يرى 95 بالمئة من المشاركين في المسح أنّ البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ، وفي ظلّ هذه البيئة القائمة على الانقسامات، يكاد يتفق الناس على هذا الأمر بالإجماع.

وثمة موضوع آخر يبرز عند النظر إلى البحث: إذ تنعدم الرغبة لدى الناس في القبول بالحلول على المدى القصير وباستمرار السياسة كالمعتاد. فهم يشعرون أنّ لا بد من إخضاع السياسيين للمساءلة وأنّ النظام السياسي معيب بشكلٍ أساسي بسبب تركيبته الطائفية. لذلك، فإنّ مشاعر الإحباط السياسي تنجم عن إرث طويل من السياسات الرديئة والنتائج السيئة، كما تنبع من الاستياء النابع من الفساد والانحياز المتغلغلين في عمق النظام. ولعلّ هذا التوافق الواسع حول ما يعيب النظام السياسي يمكن أن تعوّل عليه المجموعات غير الطائفية وغير السياسية لتحفيز المطالبات بالإصلاح وزيادة تأثير المواطنين على الأحزاب والحكومة، والتأثير على عملية صنع السياسات.

2.2 منهجية البحث

ولاستطلاع الآراء المحلية بشأن الموضوع الذي يتناوله البحث على نحو متعمق، تمّ اللجوء في سياق هذا البحث إلى مقارنة بحثية مبنية على وسائل مختلفة. يستند التقرير إلى مسح أُجري عبر الهاتف لـ 2400 شخص راشد (في الثامنة عشرة وما فوق)، مع عيّنة تمثيلية وفق المحافظات ومن ثم الطائفة في كلّ محافظة (وذلك وفقاً لنتائج مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان للعام 2018-2019 الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي) وبما يعكس أيضاً الخصائص الديموغرافية المتمثلة بالسنّ والنوع الاجتماعي. وقد تمّ توزيع عيّنة المسح بشكلٍ متساوٍ بين الفئات العمرية التي تتراوح بين 18 و64 عاماً (15 بالمئة لكل مجموعة) باستثناء من تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاماً والذين مثلتهم ربع العيّنة.

أُجري المسح في الفترة ما بين 10 آذار/مارس و6 نيسان/أبريل 2021، ويقدّر هامش الخطأ بأقلّ أو أكثر من 5 بالمئة. وبسبب الإجراءات الوقائية منعاً لانتشار فيروس كورونا، لم يكن من الممكن إجراء مقابلاتٍ وجهاً لوجه. ولإجراء المسح، استخدمت شركة إنفو برو قاعدة البيانات الوطنية من معلومات الأسر لمستخدمي الهواتف الثابتة والجوّالة جمعت من الشركات الكبرى أو جبرو (للخطوط الأرضية)، وكلّ من ألفا وتاتش (للخطوط الجوّالة) تضحنت المعلومات الديموغرافية والجغرافية لضمان عيّنة تمثيلية.

الجدول 1: العيّنة التمثيلية الوطنية وفقاً للمحافظة

المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية من المجموع	توزيع العيّنة (2400)	العيّنة الفعلية
بيروت	341700	7%	168	385
جبل لبنان	2032600	42%	1008	451
شمال لبنان	961900	20%	480	412
البقاع	542700	11%	264	400
جنوب لبنان	584400	12%	288	375
النبطية	379100	8%	192	383
المجموع	4842500	100%	2400	2406

الجدول 2: العينة التمثيلية الوطنية وفقاً للمذهب

العينة الوطنية التمثيلية وفقاً للطائفة		
الطوائف	التوزيع	توزيع العينة
سنة	27%	648
شيعة	27%	648
موارنة	22%	528
أرثوذكس	8%	192
دروز	6%	144
كاثوليك	5%	120
أرمن	3%	72
أقليات أخرى	2%	48
المجموع	100%	2400

بالإضافة إلى المسح، أجريت 10 نقاشات ضمن مجموعات التركيز في الفترة ما بين 25 أيار/مايو و8 حزيران/يونيو 2021 عبر الفيديو مع خمس مجموعات لكل النساء والرجال في مختلف الأراضى اللبنانية، بما في ذلك المجموعات من الجنوب، والشمال، وبيروت، والبقاع، وجبل لبنان، والنبطية، تعكس الفوارق العمرية والطائفية. شارك في مجموعات التركيز 75 مستجيباً. وضقت كل مجموعة ثمانية مشاركين (باستثناء مجموعتين من ستة مشاركين ومجموعة من سبعة مشاركين) وقادها محاور واحد باستخدام دليل للنقاش أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني. وتضمن الدليل أسئلة تناولت المواقف العامة حيال السياسات والقوى السياسية، وكفاءة الحكومة على المستويين الوطني والبلدي والآراء حول الحراك والمجموعات السياسية المنبثقة عنه، ووجهات النظر الخاصة بالمشاركة المدنية بين الشباب والنساء، والمواقف حيال الإعلام وغير ذلك من مصادر المعلومات.

الجدول 3: التوزيع الاجتماعي الديموغرافي للمشاركين ضمن مجموعات التركيز

رقم مجموعة التركيز	الموقع	النوع الاجتماعي	الديانة	عدد المشاركين
1	بيروت	أثني	مسيحية	8
2	بيروت	ذكر	سني	8
3	جبل لبنان	ذكر	مسيحي	6
4	جبل لبنان	أثني	درزية	6
5	شمال لبنان	أثني	مسيحية	8
6	جبل لبنان	أثني	سني	8
7	البقاع	ذكر	درزي	8
8	البقاع	ذكر	شيعي	8
9	جنوب لبنان	أثني	شيعية	8
10	النبطية	ذكر	شيعي	7

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا البحث قد أُجري في خضمّ انتشار جائحة كوفيد-19 في لبنان، وبالتالي تعيّن على المعهد الديمقراطي الوطني وشركة إنفو برو الاستجابة للوضع على الأرض وفقاً لذلك لضمان سلامة المشاركين في البحث، ومعدّي المسح وميسري النقاشات ضمن مجموعات التركيز وموظفي شركة إنفو برو في بيروت. فعلى سبيل المثال، حلّت المقابلات عبر الهاتف محلّ منهجية المسح التي كان من المزمع القيام بها بين العائلات. وقد أثر ذلك على طبيعة المسح والعدة التي يستغرقها إجراؤه بما أنّه كان على المعهد الديمقراطي الوطني وإنفو برو الاكتفاء بإجراء المسح عبر الهاتف لمدة تتراوح بين 15 و20 دقيقة وليس المقابلات وجهاً لوجه والتي تستغرق 45 دقيقة. كما أنّ اختيار المستجيبين كان أيضاً منوعاً. فعوض استخدام عيّنات عنقودية على ثلاث مراحل، عوّلت إنفو برو على عيّنات تستند إلى القوائم لاختيار الأسر.

3 نتائج البحث

3.1 الثقة في المؤسّسات. لا يثق المواطنون في المؤسّسات الحاكمة والسياسية أو لا يشعرون بأنها تمثلهم.

«برأيي/ أنا أعتقد أنّ السياسي يجب أن يعمل من أجل الجميع. ولكن للأسف، السياسيون عندنا يعملون من أجل أديانهم، وهنا يبدأ التمييز. لا أحد يمثلني.»

(مشارك سنّي من بيروت)

يشعر الناس من مختلف المناطق اللبنانية بالإحباط ونوع من الشك والتشاؤم وفي حالاتٍ معينة يعتزلون السياسة والاقتصاد والمجتمع. فأكثر من مجرّد الشعور بأنّ البلاد تسير بالاتجاه الخاطئ، عبّر الناس من مختلف المناطق، والطوائف، والأعمار وأياً كان نوعهم الجنسي عن خيبة أمل حيال الخلل السياسي الذي ترك الدولة في حالةٍ من اليأس ولكن ليس بالضرورة انعدام الأمل كلياً. وقد ألقوا اللوم بشكّل كبير على السياسيين الذين يشعرون أنّهم استغلّوا النظام الطائفي لتحقيق أرباح شخصية، متجاهلين احتياجات مواطنيهم. ولكن، في أثناء النقاشات ضمن مجموعات التركيز، راجع المواطنون على ما قاموا به بأنفسهم وألقوا باللوم على مواطنيهم وعلى أنفسهم لقيامهم بالتصويت مراراً لنفس الوجوه والمشاركة في النظام المعيب نفسه، بصرف النظر عن الفشل السابق والإشكاليات السابقة ورقم معرفتهم بمواطني القصور في النظام. وعندما سُئل المشاركون عن المسؤول عن الأزمات الحالية التي تزرع البلاد تحت وطأتها حالياً، أشارت إحدى المشاركات في مجموعات التركيز أنّ المسؤولية تقع على «القادة والمواطنين. فالمواطنون هم الذين يصوّتون لنفس الأشخاص.» (مشاركة شيعية من الجنوب).

«لم يتغيّر شيء... جلّ ما يمكننا قوله هو أنّه أيّ من أتى إلى الحكم لن يغيّر أيّ شيء لأن الفساد موجود أصلاً... فمع الأزمة الاقتصادية، وفيروس كورونا، والانفجار، لا أحد يهتمّ فعلاً بالحكومة. ما يشغل بال الناس هو كيفية البقاء على قيد الحياة.»

(مشارك سنّي من بيروت)

«ما من شيء يسير في الاتجاه الصحيح. هذا الوضع لا يشعرك بالأمان ولا أعلم ما الذي يقتضي فعله بعد ذلك.»

(مشارك مسيحي من جبل لبنان)

«لا شك أنّ الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ. فالبلاد تشهد حالةً من الفوضى السياسية يقع ضحيتها الشعب. لأنّ كلّ ما يريده السياسيون هو تحقيق منافع شخصية والناس بالكاد يعيشون... والانتماء للأحزاب السياسية ليس بالأمر الجيّد لأنّ الناس ليس بمقدورهم وقف السياسيين من جعل الأمور أسوأ.»

(مشارك شيعي من النبطية)

«حتى إنّ الحرب الأهلية اللبنانية، لم تكن الأمور بهذا السوء. فالنظام السياسي الحاكم هو الأسوأ وليس على المستوى الاقتصادي فحسب. يجب أن تصل البلاد إلى نقطة تستلم فيها مجموعة جديدة من الحكّام محلّ السياسيين الفاسدين.. والمواطنون أيضاً يصبحون فاسدين بسبب فساد السياسيين والأشخاص الذين يوظفونهم.»

(مشارك سنّي من بيروت)

«البرلمان لا يعمل من أجلنا بل أعضاء البرلمان يقومون بالسرقة ليستفيدوا.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

«يقومون (السياسيون) بكلّ ما يحقق لهم منافع، لهم شخصياً وليس للبلد أو الناس»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

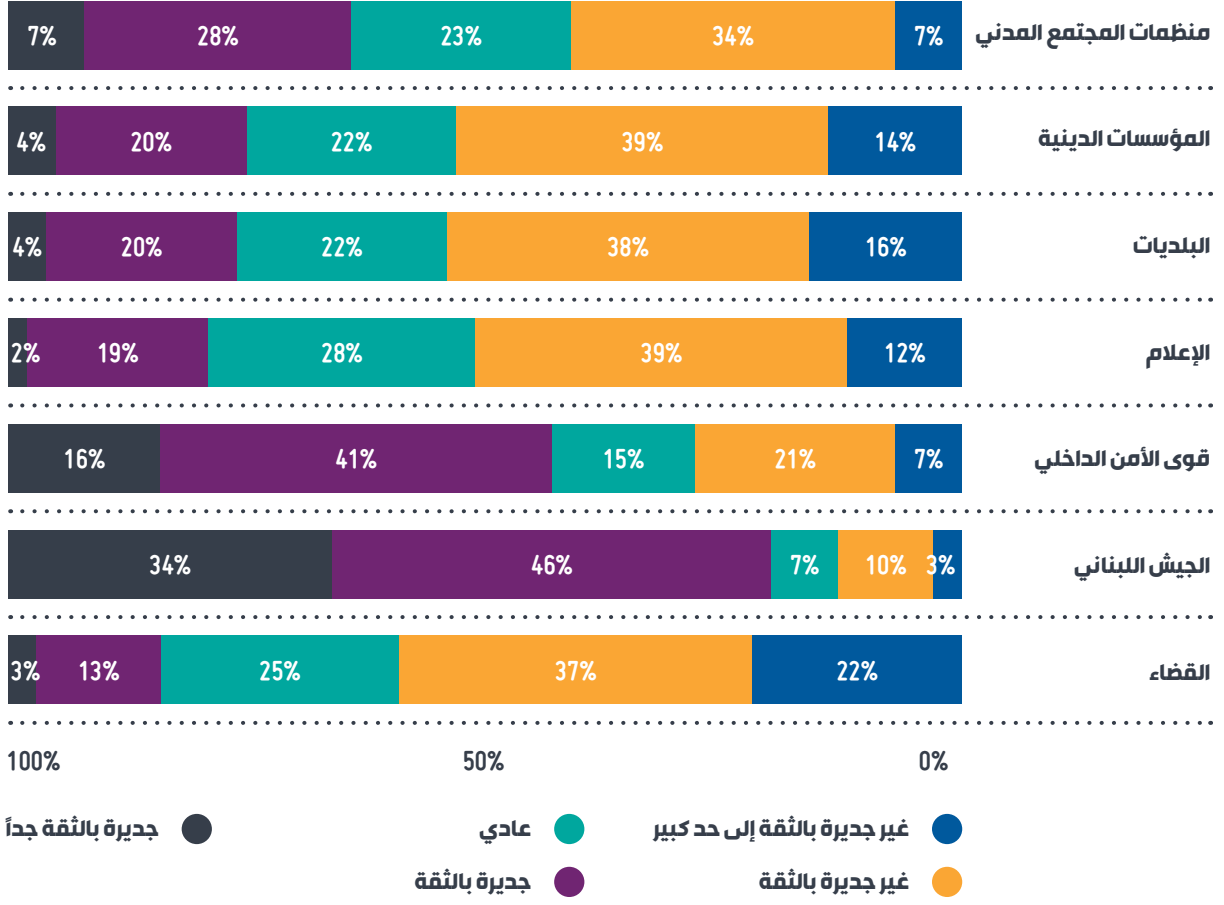
«نحاول أن نبتعد عن كلّ ما له علاقة بالسياسة.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«لا أعتقد أنّ هناك شخص اليوم يريد من رجال الدين تمثيله بعد كلّ ما مررنا به وشهدناه.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

الثقة في المؤسسات



وينسحب انعدام الثقة لدى المواطنين على المستوى المحلي، إذ يعبر أقل من ربع المستجيبين فقط عن ثقتهم ببلدياتهم. وفي أثناء النقاشات ضمن مجموعات التركيز، توسّع المشاركون في هذه النظرة مشيرين إلى أنّ بعض المجالس البلدية خاضعة للقوى السلبية نفسها التي تعيق السياسة الوطنية وأبرزها الفساد وسوء الإدارة. وقد عبّر المشاركون عن رأيهم بأنّ المسؤولين البلديين يعتبرون الأحزاب السياسية من العملاء الأساسيين لهم وهم يبحثون عن الأشخاص المصطفين معهم في الفريق السياسي نفسه. عوض خدمة الناخبين. كما تشير نتائج المسح أيضاً إلى أنّ الأشخاص قد فقدوا ثقتهم في المؤسسات الدينية. وقد أشار أكثر من 50 بالمئة من المستجيبين إلى انعدام ثقتهم في المؤسسات الدينية، وأجاب أحدهم أنّه من الأرجح أن يسعى إلى العائلة والأصدقاء لمناقشة السياسة والسياسات. ويسلّط الناس الضوء الأثر السلبي للانتماءات السياسية في المؤسسات الدينية، وأجابت إحدى المشاركات عند سؤالها عن المؤسسات التي تثق فيها بقولها: «حتماً ليس رجال الدين فهم مثل الأحزاب السياسية إن لم يكونوا أسوأ. لأنّه في لبنان، إن لم يكن القائد السياسي هو الذي سيسهم في الفساد، فحتماً رجل الدين سيفعل.» (مشاركة مسيحية من بيروت). ويُنظر إلى منظمات المجتمع المدني إجمالاً بأنها تحظى بثقة أكبر من المؤسسات الدينية ومن المؤسسات الإعلامية والبلديات.

«بدأ الفساد من البلديات. يجب إزالة الفساد من جميع المؤسسات العامة والحكومية بدءاً من البلديات وصولاً إلى رئيس الجمهورية.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«لا يتم اختيار رئيس البلدية ما لم يكن منتسباً إلى حزب سياسي أو منتعياً إلى الطائفة نفسها التابعة للبلدية. لا أنا لا أثق في البلديات، لا سيما بلدية بيروت، وهي من الأغنى ولم تقدم أي شيء.»

(مشارك سني من بيروت)

«أمست البلديات سيئة مثل الحكومة تماماً... بعض رؤساء البلديات لا يمتلكون أي شهادات، وهم يستغلون مناصبهم لإفادة أنفسهم والمقربين منهم.»

(مشاركة مسيحية من جبل لبنان)

«أنا ضد جميع الأحزاب. فهي تعزز الطائفية بين المواطنين وتفسد البلاد.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

«أنا شخصياً لا أدمع أي حزب سياسي وأؤمن بشدة أن الأحزاب السياسية لا تساعد في جعل لبنان بلداً أكثر سلماً واستقراراً. في الواقع، تقوم الأحزاب بالعكس تماماً.»

(مشاركة مسيحية من جبل لبنان)

«لا أدري كم من الفرص يمكننا إعطاء الأحزاب السياسية بعد... فونك أحزاب سياسية ما زالت قائمة لسبب مثل الحرب وهي لا تبذل أي جهد لتغيير الوضع.»

(مشارك مسيحي من جبل لبنان)

«ليس الأحزاب السياسية فقط بل يجب إلقاء اللوم على المواطنين أيضاً. نحن الذين انتخبناهم. ولكن، يجب أن نتعلم من أخطائنا ونغيرهم في الانتخابات القادمة.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«إذا تخلصنا من كل هذه الأحزاب وأوقفنا المحسوبيات، فإذا حصل كل شخص مثلاً على وظيفة بناءً على مؤهلاته وإجازته العلمية، فإنّ الأمور ستنجح في بلادنا.»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

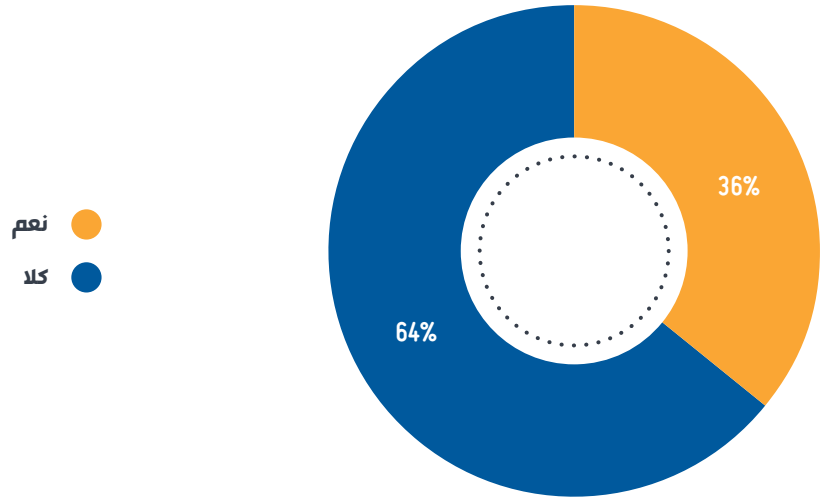
وفي واقع الأمر، يشكّل الجيش أكثر المؤسسات التي تحظى بالثقة، حيث أجاب ما يعادل 80 بالمئة من المستجيبين أنّ الجيش جدير بالثقة إما إلى حدّ ما أو إلى حدّ كبير. وقد تفتت مناقشة الأسباب وراء هذا المستوى من الثقة في الجيش في سياق مجموعات التركيز. وفيما قد يبدو غريباً التفكير في الجيش على أنّه أسوأ أشكال الديمقراطية في الدولة، فإنّ هذا ما عبّر عنه الكثيرون معتبرين أنّ تركيبة الجيش، وقيادته والمنظمة العسكرية برمتها تشكّل مثلاً عن الهيئات غير المنحازة وغير الطائفية الناجحة ومثلاً يمكن الاحتذاء به للتقدّم بالسياسة بعيداً عن الانقسامات الطائفية. «أنا أحترم الجيش اللبناني. فجيشنا يحمي الأرض، والحدود ولا ينتمي لأي حزب سياسي ولم يشارك في أي انتخابات. أشعر أنّ الجيش يقف على الحياد.» (مشارك سني من بيروت). إنّ هذا الشكل من أشكال الثقة في النظام غير الطائفي يمكن أن يعتبر بمثابة تأييد للسياسيين أو للأحزاب التي تصرّ على أنّه ما من بديل للنظام الطائفي السائد حالياً.

«أنا أثق في الجيش اللبناني لأنّه تأسس من الشعب ومن جميع الأديان. وحتى إن حاوت التعامل مع الجيش على أساس الدين، فإنّ ذلك سيؤدي إلى انفصاله الكامل.»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

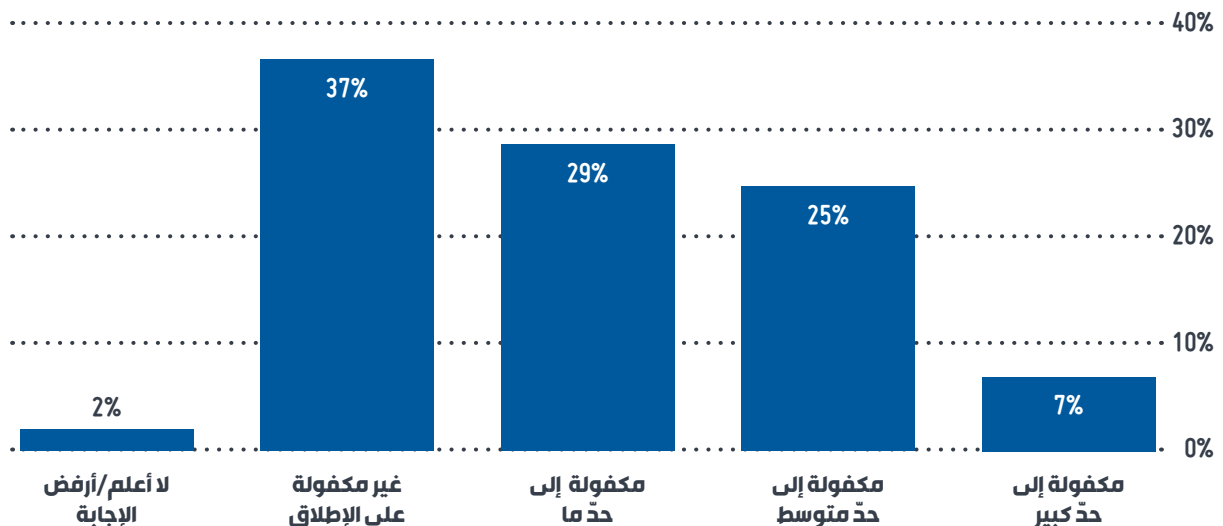
ويتفاهم انعدام الثقة الكامل في المؤسسات جرّاء انعدام الثقة في الإعلام ومصادر المعلومات الأخرى. فقد عبّر 36 بالمئة فقط من المستجيبين عن ثقة في المؤسسات الإعلامية وأشار 64 بالمئة إلى انعدام الثقة في مصادر المعلومات مثل القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والجرائد والمواقع الإخبارية الإلكترونية. عوضاً عن ذلك، وكما أشير إليه في سياق النقاشات ضمن مجموعات التركيز، فإنّ الناس عندما يطلعون على وسائل الإعلام لاستقاء الأخبار، فهم ينظرون إليها على أنّها غير موضوعية ومنحازة، ويذكرون الانتماءات السياسية للعديد من المؤسسات كسبب للتشكيك في المعلومات التي يتمّ نشرها. وأشار المشاركون في مجموعات التركيز أنّهم من الأرجح أن يكونوا آراءهم على أساس النقاشات مع الأصدقاء والعائلة، أو من خلال الاطلاع على مصادر أخبار متعددة، وغالباً ما تكون متناقضة، لمحاولة إيجاد نوع من التوازن في التغطية. وعلى حدّ ما أشار إليه أحد المشاركين: «كلّ محطة مرتبطة بحزبٍ سياسي. لذلك عليك أن تصفي لجميع المحطّات كي تعلم ما المعلومات الصحيحة.» (مشارك مسيحي من جبل لبنان). وأشارت مشاركة أخرى: «أقوم بتحليلي الشخصي انطلاقاً من المعلومات المتاحة. لا شيء في لبنان يمكن اعتباره محطّ ثقة.» (مشاركة شيعية من الجنوب).

بشكل عام، هل تثق بالإعلام اللبناني (القنوات التلفزيونية، الإذاعات، الجرائد، والمواقع الإلكترونية)



ويترافق انعدام الثقة في المؤسسات الإعلامية بالاعتقاد لدى ما يقارب الثلثين من المستجيبين أنّ حرية الإعلام في انتقاد أفعال الحكومة مكفولة إلى حدّ ما أو غير مكفولة على الإطلاق. فإذا اعتقد الناس أنّ وسائل الإعلام خاضعة للمصالح السياسية، فهم لا يرون فرصة لتقديم انتقاد موضوعي. وفي سياق المناقشات ضمن مجموعات التركيز، عبّر بعض المشاركين عن أمثلة شعروا فيها أنّ آراءهم، حتى تلك المعبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تخضع للرقابة أو تتسبّب لهم بالمشاكل. «يرتبط النظام الإعلامي ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي. ولا يسمح أحد بإنشاء مصدر أخبار جديد ومستقلّ. ليس لدى المراسلين الحرية للكلام كما يشاؤون سواء عبر شاشات التلفزيون أو صفحاتهم الخاصة على مواقع التواصل» (مشاركة مسيحية من جبل لبنان). وأشار بعض المشاركين إلى مرّات عديدة حُذفت فيها تحويّناتهم من دون معرفتهم أو شعروا أنّ الأحزاب السياسية شنت عليهم اعتداءات عبر الإنترنت لإقحامهم على التعبير عن رأي معارض. وإن كان مصدر هذه الأخبار تداول الكلام بين الناس، إلا أنّها تدلّ على حذر الناس وخشيتهم من التعبير عن آرائهم حتى في الفضاء الإلكتروني المغفل، مما قد يحدّ من الخطابات السياسية إجمالاً.

حرية الإعلام



3.2 أولويات السياسات. المساعدة الاقتصادية والإصلاح البنوي من أولويات السياسات الملحة.

«عليهم محاربة الفساد والسياسيين والأحزاب السياسية. عليهم اختيار وزراء متخصصين يقومون بواجبهم كما يجب.»

(مشارك شيعي من البقاع)

وعندما سُئل المشاركون ما هي السياسات التي سيكون لها المنفعة الكبرى إذا تمّ إقرارها، أشاروا إلى أنّ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية هي ذات أهمية كبرى. يبحث الأشخاص عن سياساتٍ تحفّز توفير الوظائف، والحدّ من التضمّن، ومساعدة العائلات المحتاجة، وتحسين الرعاية الصحية. ولكن، شعر المستجيبون أنّ المنفعة الأكبر ستنتج عن قانون انتخابي جديد، واعتبر ما يوازي نسبة 36 بالمئة من المستجيبين أنّ القانون الانتخابي الجديد من بين الأولويات الثلاثة الملحة. وهو ما يعكس النظرة التي تقيمت مناقشتها أيضاً ضمن مجموعات التركيز؛ حيث أنّه في حال حدوث تغييرات على العملية الانتخابية، فإنّ قادة جدد قد يجدون طريقهم إلى السلطة وسينتج عن ذلك تغيير سياسي وتتمّ الإصلاحات. وبالتالي، فإنّ القانون الانتخابي الجديد، والذي عبّر المستجيبون ضمن مجموعات التركيز إنهم يريدونه أن يلغي الاعتبارات الطائفية، إنما هو الحل الوحيد لتفعيل الإصلاحات البنوية ويؤدي إلى حساباتٍ سياسية مختلفة من شأنها أن توخّر الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من الإصلاحات. ولخصت إحدى المشاركات في مجموعات التركيز هذه النظرة بقوله: «أعتقد أنّه علينا لكي ننجح في تغيير هؤلاء الأشخاص أن نغيّر القانون الانتخابي. فالقانون الانتخابي الحالي مصمّم بطريقةٍ تؤدي إلى انتخاب نفس الأشخاص في كلّ مرة، وإن لم يكونوا نفسهم بالأسماء، فهم حتماً ينتمون إلى الخلفية السياسية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أنّ لبنان، ولكي يتطوّر، لا بدّ من فصل الدين عن الدولة. بهذه الطريقة، ستنتخب المجموعات بناءً على برامجها الانتخابية وليس ديانتها.» (مشاركة مسيحية من جبل لبنان).

ولتعزيز الدعم للإصلاحات البنوية، يريد حوالي 11 بالمئة من المستجيبين سياساتٍ أولوية توهدف إلى فصل الدين عن الدولة. في المقابل، يرى 3 بالمئة فقط منهم فائدةً من السياسات التي تحافظ على التوازن الطائفي، وهي أدنى نسبة حظيت بأقل مستوى من الدعم، أقلّ من السياسات المتعلقة بالقطاع المصرفي أو بالتحقيق في انفجار المرفأ.

وأدرجت هذه الأولوية أيضاً في الإجابات عن السؤال حول تصنيف أهمية الإصلاحات التي تقدّم بها الحراك. حيث رأى أكثر من 70 بالمئة أنّ حكومةً من الخبراء بدلاً من مناصري الأحزاب هي إما مهمّة أو مهمّة جداً، وشعر ما يقارب 65 بالمئة أنّ الدولة المدنية وإسقاط الكوتا الطائفية في الانتخابات من الخطوات المهمّة أو مهمّة جداً.

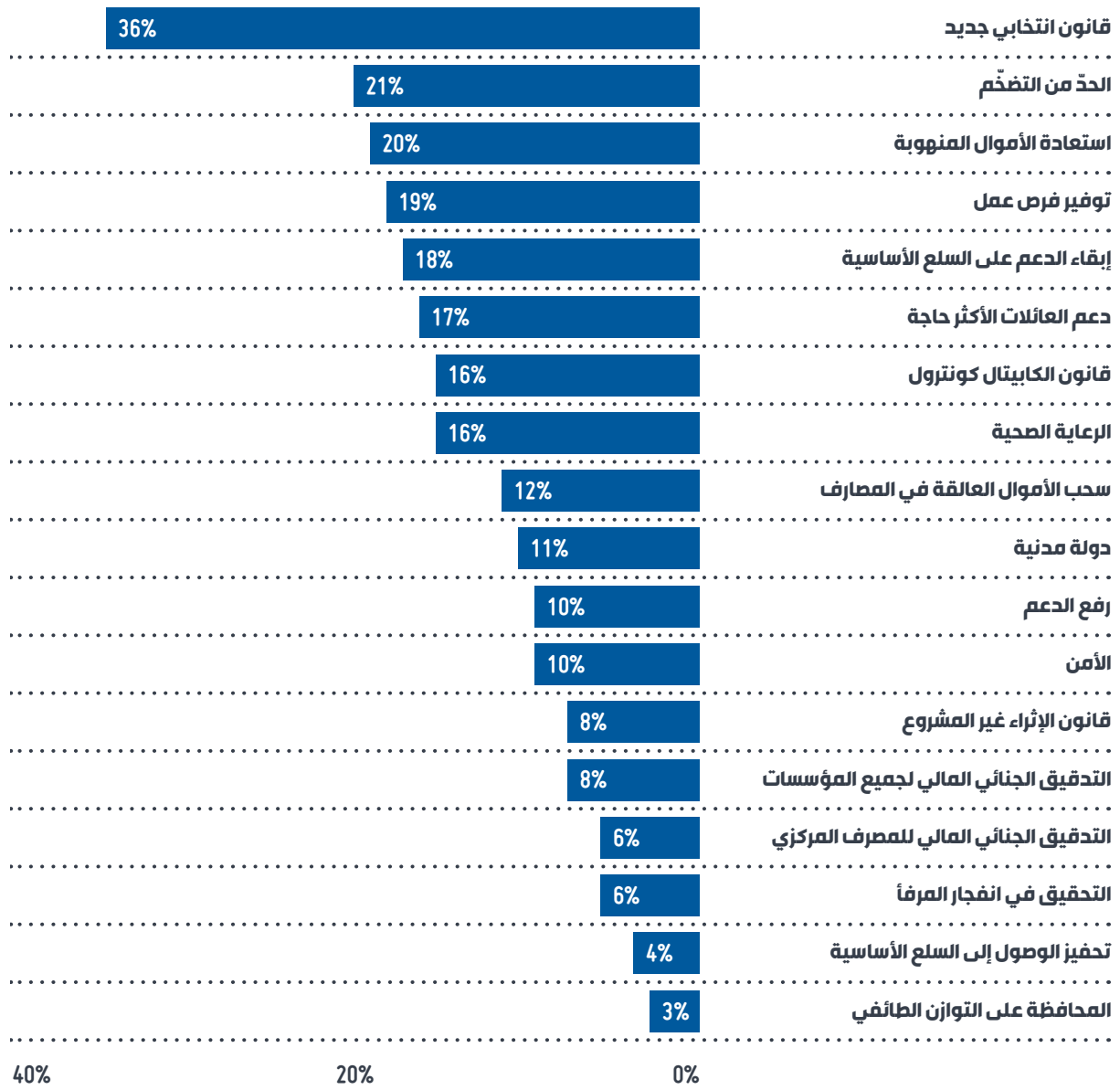
«أولاً، يجب وقف الفساد... لا يمكنك إزالة الفساد ولكن يمكن إزالة الأحزاب السياسية من المؤسسات العامة»

(مشارك سنّي من بيروت)

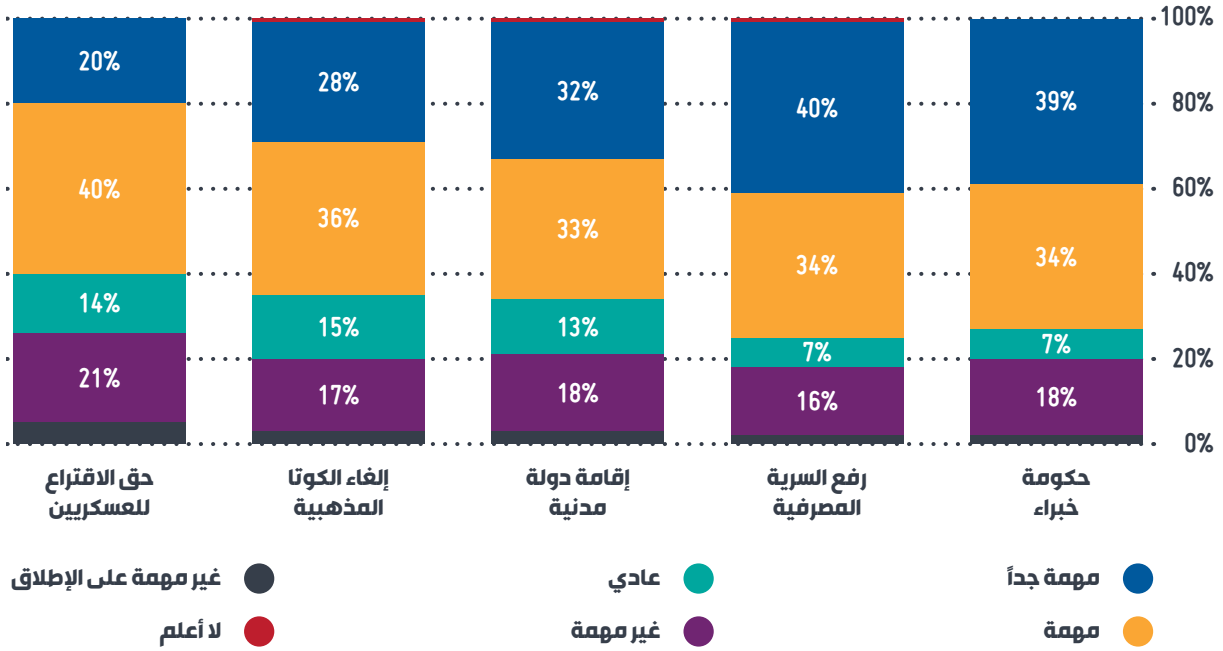
«أنا مع تغيير النظام برّمته وتغيير القوانين. من ضمن ذلك، سيحدث تغيير وسيصبح بالإمكان التخلّص من التركيبة السائدة اليوم بكاملها. فعلى سبيل المثال، إذا كان من الممكن انتخاب الحكومة من دون الأخذ بعين الاعتبار التقسيم المسيحي/المسلم في البرلمان، فإنّ الأمور ستنتج...»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

أولويات السياسات



الإصلاحات التي تقدم بها الحراك



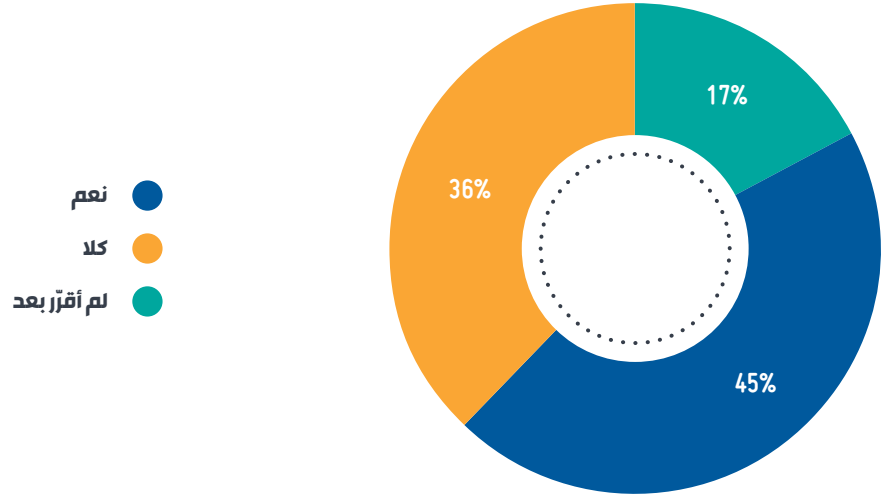
3.3 تغيير في النظام شامل لمختلف القطاعات. التغيير الهادف لن يأتي من صناديق الاقتراع، بل الأشخاص يريدون تغيير النظام.

«حتى وإن انتخبنا فريقاً جديداً من القادة، فإن الأمور ستبقى على حالها بسبب التوزيع الطائفي في البلاد والوزارات. النظام برقته خاطئ. عندما يتغير النظام، ستتغير الأمور.»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

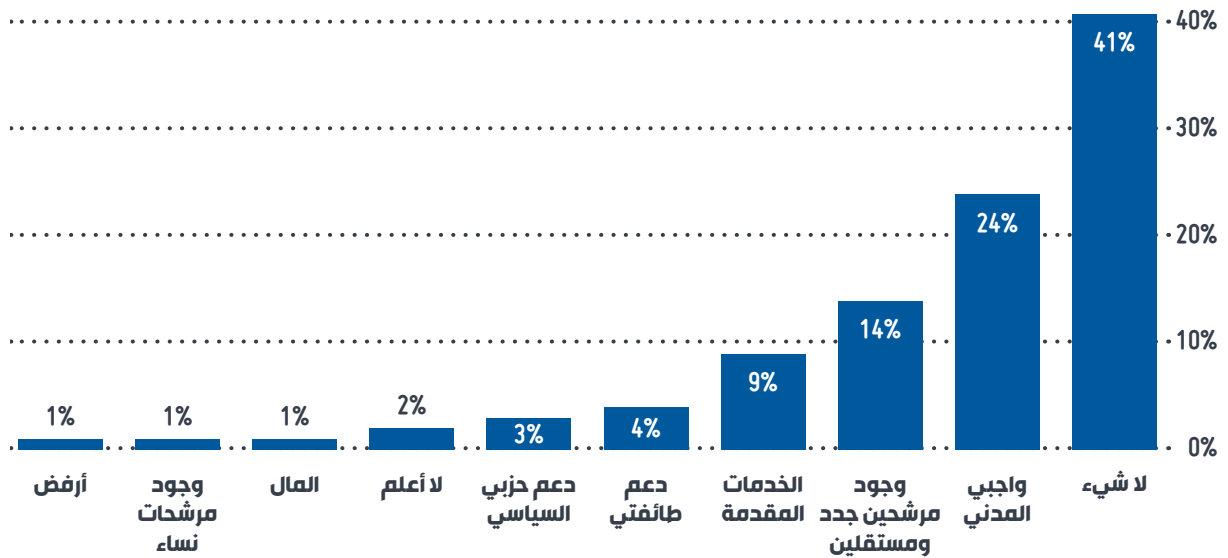
ينعكس الشعور بالإحباط حيال النظام لدى المواطنين واعتقادهم أنّ الانتخابات لن تغير الأمور في واقع أنّ 38 بالمائة فقط من المستجيبين أجابوا بالإيجاب عندما سُئلوا إن كانوا سيصوّتون في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وإن كان صحيحاً أنّ 17 بالمائة منهم ما زالوا مترددين إلا أنّ 45 بالمائة من المستجيبين لا ينوون التصويت في الانتخابات. وهو ما يدلّ على تحدّد كبير يقع على عاتق أيّ مرشّح أو حزب سياسي أو أيّ حركة تسعى للنجاح: كيف يمكن التواصل وتشجيع الأشخاص الذين لا ينوون التصويت على التوجّه لصناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم في اليوم الانتخابي؟

هل ستصوت في الإنتخابات النيابية المقبلة



ويعكس هذا الأمر المستوى العالي من الإحباط الذي يشعر به المواطنون حيال النظام السياسي والاعتقاد السائد بأنّ الانتخابات لن تغيّر منحى الأمور. ويبدو الحافز للتصويت متدنياً جداً إذا ما اعتقد الناخبون أنّ العملية مجرد تكرار لعمليات سابقة فاشلة. عند البحث عن الحوافز للتصويت، أبدى بعض الأشخاص رغبة في دعم وجوه سياسية جديدة. وعندما سُئلوا عن الحزب أو المرشح الذي سيصوّتون له في حال عُقدت الانتخابات اليوم، رأى 25 بالمئة منهم أنّهم سيصوّتون لمرشحي أو قوائم المجتمع المدني المرتبطين بالحراك. وأشار أكثر من 40 بالمئة من المشاركين أنّهم سيمتنعون عن التصويت وما يقارب 10 بالمئة منهم أنّهم سيدلون بأوراق بيضاء أو يسجّلون تصويتاً احتجاجياً، وهي نسبة أعلى مما يمكن أن يحظى به أيّ حزب سياسي وفقاً للمسح. ولكن، سيقدم عدد أكبر من الأشخاص على التصويت انطلاقاً من واجبهم المدني (24 بالمئة) مقارنةً بمن سيصوّت لحزب سياسي معين، أو لصالح برنامج انتخابي أو سياسة محددة في هذه المرحلة.

ما الذي يشجّعك على التصويت



«شهدنا ثورات كثيرة قادها الشباب في الخارج حققت تغييراً في الأنظمة. وعلينا كشباب لبناني أن نعتمد هذه الاستراتيجيات ونستخدمها للتأثير على صنّاع القرار هنا... وعلاوةً على ذلك، أعتقد أننا الدولة الوحيدة في العالم التي تخوض الانتخابات على أساس الدين. هذه الأفعال إن كانت لتحقيق شيئاً فهي تعزز الطائفية.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«إنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية سيئة. والحالة في البلاد لن تصطلح بعد الآن. لا بد من تغيير النظام الطائفي. يجب اعتماد نظام سياسي جديد. فمشاكلنا كلّها ناجمة عن الوضع السياسي. يجب تصويبه لإصلاح الوضع الاقتصادي.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

«حتى وإنّ انتخبنا فريقاً جديداً من القادة، فإنّ الأمور ستبقى على حالها بسبب التوزيع الطائفي في البلاد والوزارات. النظام برمّته خاطئ. عندما يتغيّر النظام، وتتخذ القرارات من قبل الجميع، ستتغيّر الأمور.»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

«أتمنّى لو أنّه يتمّ استبدال جميع هؤلاء السياسيين الذين يمثلون الأديان المختلفة بقيادة ملحدّين. بصراحة، إنّ طريقة ربط الدين بالسياسة قد أفسدت كلّ شيء. هم يراهنون على غرائزنا... حتى الحروب اندلعت بسبب هذه الفوارق الدينية وهي خسارة للشعب.»

(مشارك سنّي من بيروت)

3.4 تأثير الحراك. لم تؤدّ احتجاجات العام 2019 إلى إحداث تغيير ولكنها أظهرت كيف يمكن تحفيز هذا التغيير.

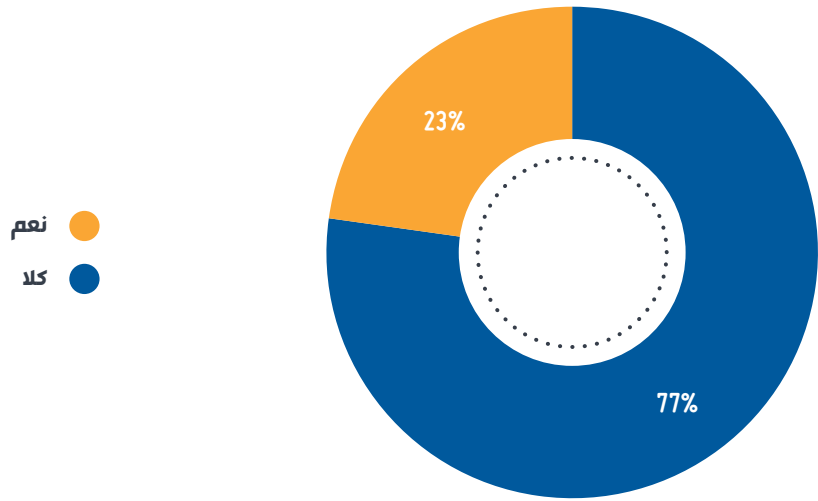
«إذا راقبنا ما جرى في السنتين الماضيتين، لم يحدث سوء أمر إيجابي واحد. أظهرت الاحتجاجات والثورة أنّ شعبنا أصبح أخيراً قادراً على التعبير عن احتياجاته وإعلانها على الملأ.»

(مشارك شيعي من النبطية)

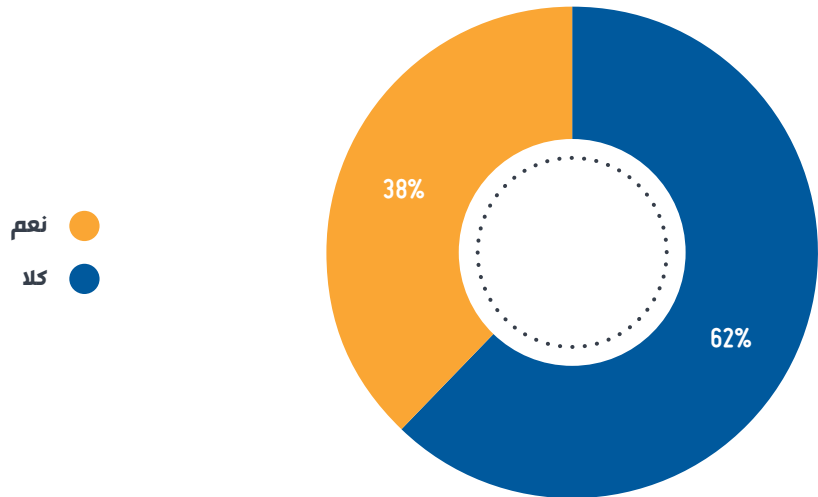
بالرغم من أن احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 مثّلت حدثاً هاماً سلّط الضوء على المطالب السياسية للشعب إلا أن أثرها لم يكن بهذا الحجم. فلم تولّد الثورة قائداً اتفق عليه الجميع، وإن كان صحيحاً أنّها قد أفضت إلى استقالة حكومة سعد الحريري إلا أن الأشهر التي تلت تلك الاستقالة شهدت على حكومة غير فعالة إلى حدّ بعيد ومن ثم حكومة تصريف الأعمال، ما أدّى في نهاية المطاف إلى دوّامة الأزمة الاقتصادية المتسارعة التي ترزح البلاد تحت ثقلها حالياً. في غضون ذلك، لم تتمّ معالجة الفساد السياسي ولم تتحقّق الإصلاحات المتوخّاة التي أضاعت عليها الاحتجاجات.

ووفقاً لعددٍ كبير من المشاركين ضمن مجموعات التركيز، فإنّ الاحتجاجات كانت بمثابة تعطيل أكثر منها قوة للتغيير في إشارة إلى قطع الطرقات، ورحمة السير والحوادث العنيفة التي تسببت بها. وبالإجمال، فقد بدأ العديد من المستجيبين مقتنعين أنّ الاحتجاجات، ما لم تهذّب مباشرةً من هم في موقع المسؤولية، فهي لن تحقّق إصلاحاتٍ هادفة، وعبروا عن قلقهم من أن يكون أيّ قائد أو حركة جديدة عرضة للفساد أيضاً من قبل الأحزاب السياسية القائمة.

هل أحدث الحراك تغييراً في لبنان؟



هل غيّر الحراك الخطاب السياسي في لبنان؟



ولكن، بالرغم من الخيبة التي تمّ التعبير عنها في غياب أيّ نتائج ملموسة بعد الاحتجاجات، فقد رأى فيها البعض مؤشراً يحمل أملاً حول المسار الذي يمكن أن تسلكه السياسة في لبنان. ومن بين 23 بالمئة من المستجيبين الذين اعتقدوا أنّ الاحتجاجات أحدثت تغييراً، ذكر 45 بالمئة منهم أنّ النتائج الإيجابية تمثلت في نزع شرعية القادة السياسيين وزيادة الوعي السياسي لدى الناس. وذكر 21 بالمئة من المستجيبين كذلك أنّ زيادة الوعي حيال الفساد بين القادة السياسيين من المحضلات الإيجابية التي أنتجها الحراك أيضاً. من جهتهم، لاحظ المشاركون في مجموعات التركيز، أنّه، عند التفكير في انطلاقة الاحتجاجات وأهدافها الرئيسية، كانت هناك محضلات إيجابية. وعلى حدّ ما عبّر عنه أحد المشاركين (شيعي من النبطية): «لعلّ الأمر الأكثر إيجابية الذي أنتجته هذه الاحتجاجات هو أنّ الناس عبّروا عن أنفسهم بحرية. بالإضافة إلى ذلك، وبعد الثورة، فإنّ بعض المجموعات تقود النقاشات وتخبر العالم من خلال الإعلام عن مدى سوء السياسة في بلادنا.» وأشاد مشارك آخر فيما كشفت عنه الاحتجاجات، فقال: «أثبتت الاحتجاجات أنّ الأحزاب السياسية فشلت في مهمتها. كما أنّها عديمة الحياء، ولا تقوم بأيّ خطوة لإصلاح الوضع.» (مشارك مسيحي من البقاع).

«الثورة هي الوحيدة في هذه البلاد التي أحسنت تمثيلي في القضايا التي تهمني.»

(مشاركة سنيّة من الشمال)

«من إيجابيات الثورة أنّ الناس بدأوا يتحدثون عن احتياجاتهم ويطالبون بحقوقهم.»

(مشاركة مسيحية من الشمال)

«أعتقد أنّ اليومين الأولين [من الاحتجاجات] لم يرتبطا بالأحزاب السياسية وكان الأمر جيّداً جداً، ولكن فيما بعد اتجه الأمر نحو الحزب السياسي ولم يعد الأمر جيداً.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

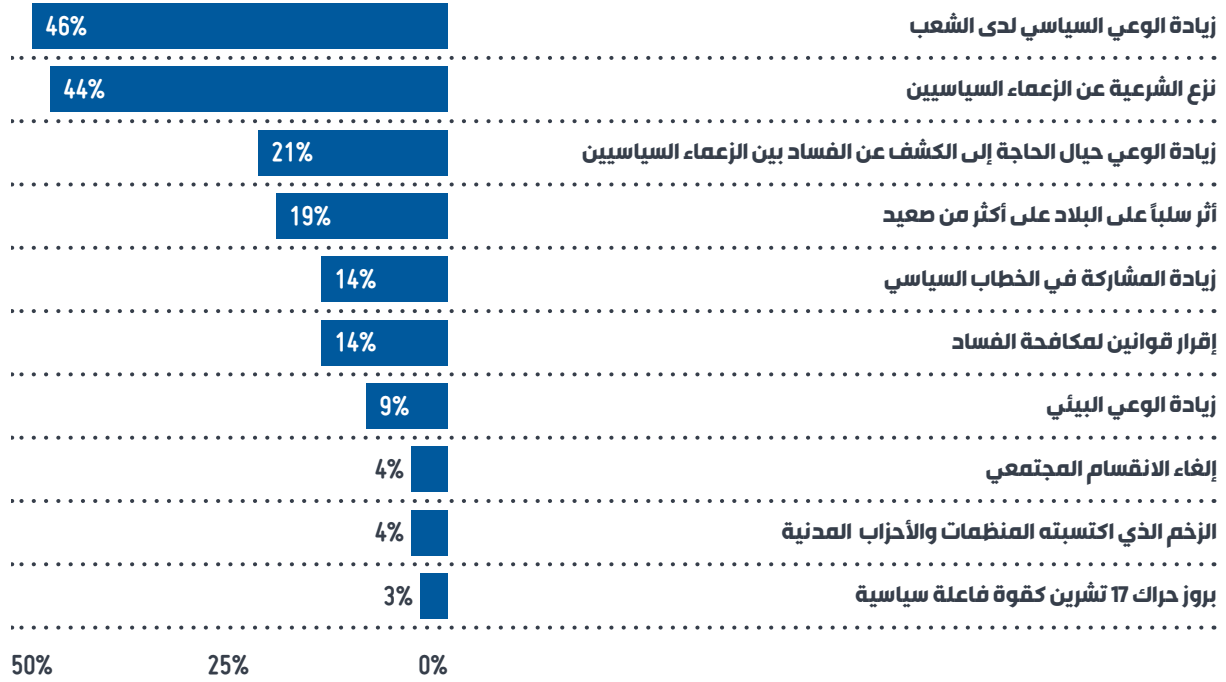
«أراد جميع اللبنانيين تحقّق أهداف الاحتجاجات سواء كانوا ضدها أو معها. ولكنّ الحراك فشل لأنّ أيّاً من الأمور المطلوبة لم يتحقّق.»

(مشارك مسيحي من جبل لبنان)

«في الأيام الأولى، كان الجميع متحمسين تحت الشعار نفسه. للأسف، لم تدم الأمور ولم يستطع الناس إبقاء الأشياء بعيداً عن الدين والسياسة.»

(مشارك سنيّ من بيروت)

ما التغييرات الهامة التي أحدثتها الحراك



عند مناقشة هذه القضية بعمق مع المشاركين ضمن مجموعات التركيز، يتجلى أنّ إحدى النتائج الإيجابية للاحتجاجات كانت حسّ الوحدة الذي أشاعته بين المواطنين، وإن لفترة وجيزة في الأيام الأولى. وعلى حدّ ما لاحظت إحدى المشاركات: «كانت الثورة إيجابية في البداية فقد نزل الناس من مختلف الأديان إلى الشوارع واحتجّوا، إلّا أنّ السياسة والدين سرعان ما ساهما في انقسام الشعب» (مشاركة سنيّة من الشمال). وأظهرت النقاشات ضمن مجموعات التركيز بدورها أنّ الناس سيرون في الحركات السياسية الجديدة والناشئة خيارات ناجعة إذا رأوا فيها منافع سياسية محتملة وتمّ فيها تقديم برامج ناجحة. وقد لاحظت إحدى المشاركات: «سيدعمها [الحركات السياسية الناجحة] الجميع إذا عملت من أجل مصلحة لبنان والمواطنين. فعملها هو الذي يضمن لها الوصول.» (مشاركة مسيحية من الشمال). وأضافت أخرى: «أنا شخصياً لا يهمني اسم المجموعة بل تهمني مبادئها وبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، وخلال الانتخابات، يجب أن تكون منظمة أكثر وأن تبتعد عن الطائفية. لكي يصبح لبنان عظيماً من جديد، يجب أن يتحوّل إلى مجتمع مدني.» (مشاركة مسيحية من جبل لبنان).

«من سلبيات الثورة أنّ الأحزاب السياسية انخرطت فيها.»

(مشاركة مسيحية من الشمال)

«للأسف، ما بدأ وبدا كثورة محايدة أولاً تبدّل لتدخل فيه السياسة. أنا متأكد تماماً أنّ السياسيين طلبوا من مناصريهم الالتحاق بالثورة وطلبوا منهم أن يتوقفوا أيضاً.»

(مشارك سنيّ من بيروت)

«تدخل جميع السياسيين في الثورة. جمعت الثورة بين جميع الأديان والمجموعات السياسية، ولكن بعد الفقر والعوز الذي يعيشه الناس اليوم، فإن السياسيين يحاولون كسبهم من جديد من خلال تقديم صناديق الإعاشة.»

(مشارك سنّي من بيروت)

«بدأت الثورة فعلاً من أشخاص يطالبون بحقوقهم. بدأت بسلمية، ومع الوقت بدأت بعض المجموعات السياسية بغزو الاحتجاجات وأفسدت كل الأمور. لا يمكنهم رؤيتنا متحدين ونتخذ قراراتنا بمفردنا.»

(مشاركة مسيحية من بيروت).

3.5 السبيل للإصلاح. يؤدي المجتمع المدني، وتحديداً النساء والشباب، دوراً فعالاً لتحقيق الإصلاح.

«فشلت الأحزاب السياسية فشلاً ذريعاً... في المجتمع المدني، هناك أشخاص يستحقون أن يشاركوا في إدارة البلاد لأنّ ليس لديهم أي انتماءات سياسية. بالإضافة إلى ذلك، هم مؤمنون بقيادة البلاد بعيداً عن التدخلات السياسية.»

(مشارك سنّي من بيروت)

في أثناء النقاشات ضمن مجموعات التركيز، سجّل دعم واسع للشباب والنساء في سياق إدماجهم في العملية السياسية وفي سعيهم للوصول إلى المناصب السياسية أو المشاركة في السياسة بشكل عام. فقد بدأ المشاركون في النقاشات أنهم مهتمون بشكل أكبر بنوعية الأفكار والسياسات مقارنةً بالنوع الاجتماعي للسياسي أو عمره وقد أشار أحدهم: «سأصوّت لهؤلاء المرشحين [الشباب والنساء] طالما أنّ لديهم مشروع واضح.» (مشارك شيعي من النبطية). وأعلن مشارك آخر: «يمكن للمرشحين الشباب أو النساء أن ينجحوا في حال لم يرتبطوا بأي طائفة وفي حال عملوا لصالح الشعب وأظهروا لنا أموراً جديدة. وبذلك، سوف يشجّعون الناس على الوثوق بهم.» (مشاركة شيعية من الجنوب)

«يمكنهم أن ينجحوا في حال لم يرتبطوا بأي طائفة وفي حال عملوا لصالح الشعب وأظهروا لنا أموراً جديدة. وبذلك، سوف يشجّعون الناس على الوثوق بهم. يقدمون للناس الخدمات التي يحتاجونها ويظهرون لنا أنّهم هنا لأجلنا. تبدأ الحكومة بهذه الأشياء الصغيرة. يجب أن يحظى الأشخاص ذوو القدرات بالمراكز وليس الأشخاص المرتبطين بالقادة»

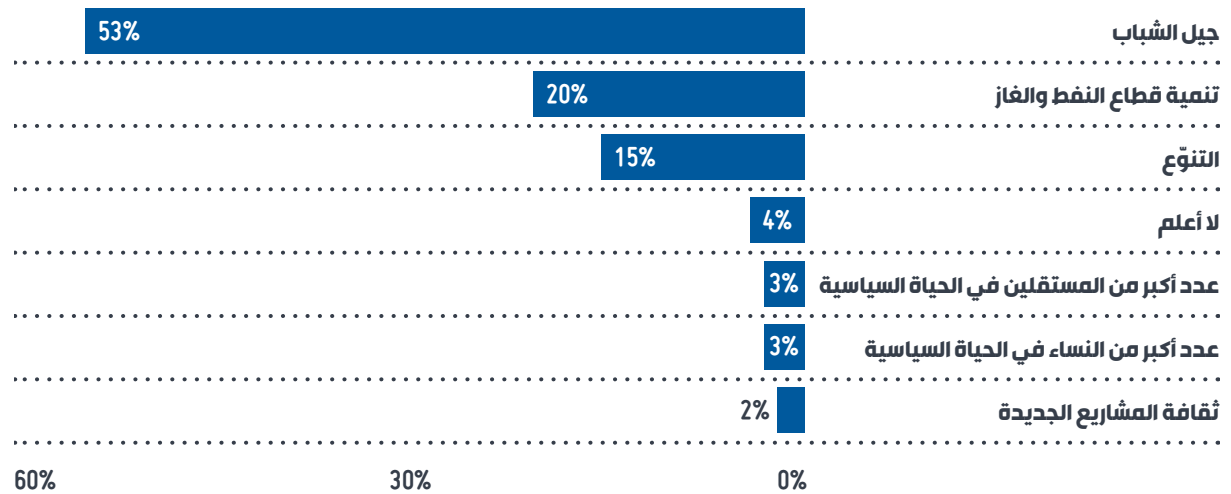
(مشاركة شيعية من الجنوب)

«هذه المجموعات يجب أن تكون فقط للمدنيين ومن يريدون التغيير مع تجاهل السياسة والأديان. في حال ازدياد عدد هؤلاء، فسيصبح بإمكانهم التأثير على الانتخابات ومن ثم ستصبح الأحزاب السياسية واعية أنّ هناك مجموعة من الأشخاص القادرين على فرض سيطرتهم.»

(مشارك شيعي من النبطية)

عندما سُئل المستجيبون أن يحدّدوا ما أعظم رصيد يمتلكه لبنان، أجاب 53 بالمئة من المشاركين أنّ «جيل الشباب» هو أثنى ما يمتلكه لبنان في حين أشار 15 بالمئة إلى التنوّع في البلاد. وكما وُصف أعلاه، عند النظر إلى الرغبة في الإصلاح بعيداً عن الانقسامات السياسية الطائفية، رأى الناس في التنوّع والأفكار الجديدة مصدر قوة لا ضعف. وقد ذكر العديد من المشاركين في مجموعات التركيز أنّ المجتمع المدني هو القطاع الذي يمكن فيه للنساء والشباب أولاً إحداث تأثير، وأشاروا إلى الفرص للانخراط في المجتمع المدني التي لا تقدمها الأحزاب السياسية، ولاحظوا أنّ المشاركة في المجتمع المدني يمكن أن تبعد البلد عن الانقسامات السياسية. وقد ذكرت إحدى المشاركات: «إذا كانت هناك مؤسسة أثق فيها فستكون حتماً مدنية لأنها ستمثل جميع الأشخاص وجميع الديانات.» (مشاركة مسيحية من بيروت)

ما هو برأيك أعظم رصيد يمتلكه لبنان؟



«نعم، سأصوّت من أجل أحد المرشحين الشباب لا سيما إذا كان لديه برنامج عمل واضح وحسن التمثيل، يلائم الشباب ويحقق لهم حقوقهم وطموحاتهم في هذه البلاد.»

(مشارك شيعي من النبطية)

«أعتقد أنّ أي حزب سياسي يحتاج إلى الشباب المثقفين لأنها الطريقة الوحيدة لضمان التغيير.»

(مشاركة مسيحية من جبل لبنان)

«ما هي التوصيات التي يمكننا اقتراحها على السياسيين المتقدمين في السن لهذه الدرجة؟ ما يهمنى
حتماً لا يهمنهم. أظن أنه من الأفضل لنا نحن الشباب أن ندعم بعضنا البعض ونتساعد بما أننا نفهم
احتياجات بعضنا البعض.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«مشكلتنا لا علاقة لها بالنوع الاجتماعي. ولكن مشكلتنا هي أن جميع قادتنا على صلة بالأحزاب
السياسية. وهذا ما يمنع النساء من الوصول. يمكن للمرأة أن تصل إلى المناصب بشكل أسرع إذا كانت
من المجتمع المدني وليس من أعضاء حزب سياسي.»

(مشاركة شيعية من الجنوب)

«عن طريق المجتمع المدني طبعاً، ولكن ذلك لن يحصل [قيادة المرأة]. سيتوجب عليها أن تنخرط في
حزب سياسي لكي يُسمع صوتها. المجتمع المدني أفضل لكل شيء في بلادنا، وليس فقط في إشراك
المرأة.»

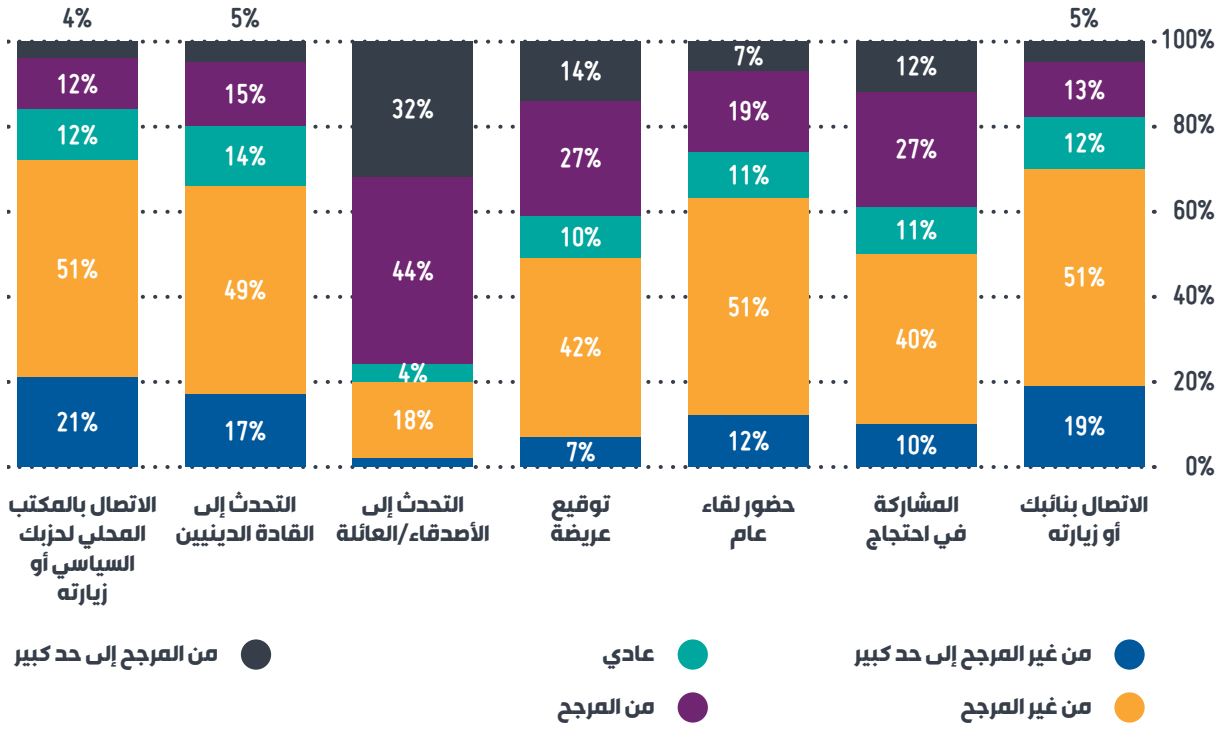
(مشاركة مسيحية من بيروت)

«إذا زاد عدد النساء في الحكومة، ستتغير البلاد.»

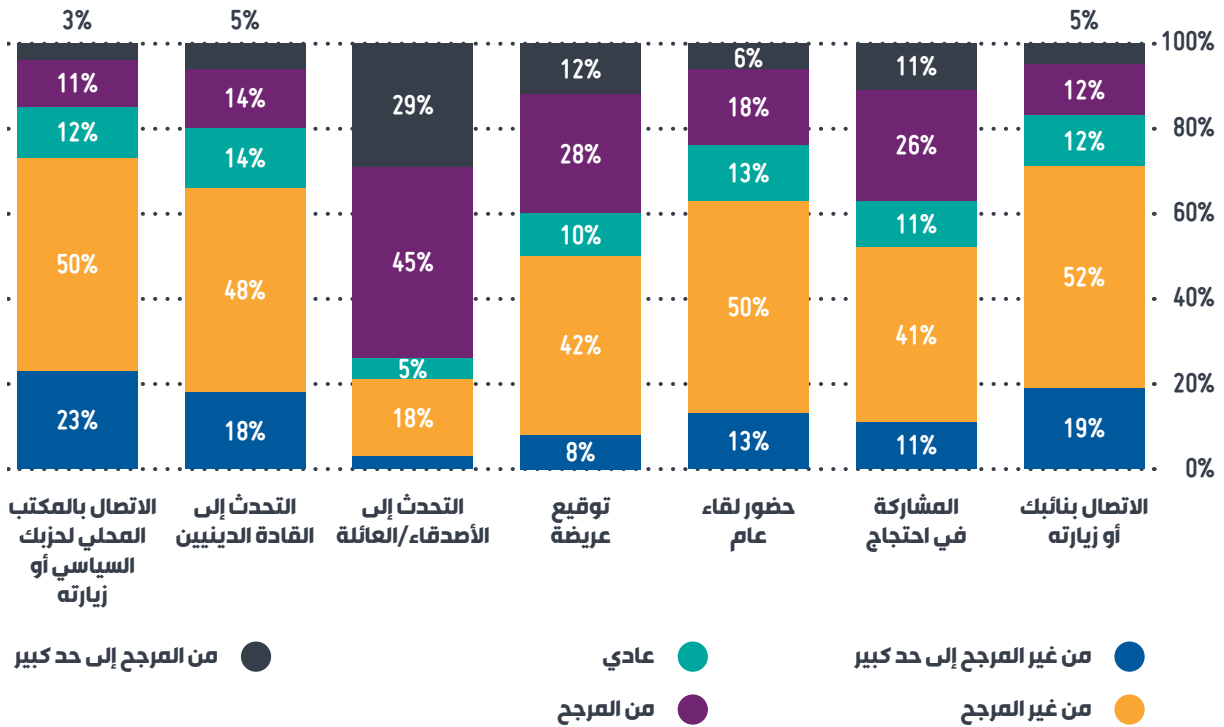
(مشاركة شيعية من الجنوب)

ولكن، ما زال المواطنون اللبنانيون مترددين في استخدام الأدوات المتاحة لهم للتعبير عن آرائهم أو لحشد الدعم من المجتمع
المحلي. وبالرغم من الدعم الضمني لمزيد من التركيز على المجتمع المدني أو الحركات الجديدة، ما زالت الحاجة تدعو لتشجيع الناس
على المشاركة في العملية. وعندما سُئل المشاركون ما إذا كانوا ليحضروا لقاءً عاماً من أجل مكافحة الفساد، أشار أكثر من 60 بالمئة
من المستجيبين أنه من غير المرجح ومن غير المرجح إلى حد بعيد أن يقوموا بذلك، وأكد 26 بالمئة منهم فقط أنهم من المرجح
أن يحضروا اللقاء. نسجاً على المنوال نفسه، أجاب 50 بالمئة أنهم من غير المرجح أن يشاركوا في احتجاج وأكّد أقل من 40 بالمئة
منهم أنهم من المرجح أن يشاركوا. وتعتبر هذه الأعداد أعلى من أولئك الذين أجابوا أنهم قد يقومون بالاتصال بنائبهم أو زيارته،
أو التحدث إلى فرع الحزب السياسي المحلي، أو التحدث مع الزعماء الدينيين. أياً يكن من أمر، ففي ذلك إشارة إلى الحاجة لإشراك
مزيد من الأشخاص في العمل المدني على المستوى المحلي. وربما يجب على ذلك أن يتأتى من التواصل مع العائلات والجماعات
المحلية الصغيرة. وفي سياق التفكير في الجهود الأيالة لمكافحة الفساد أو إصلاح الظروف الاقتصادية المتردية، لاحظ ما يقارب 75
بالمئة من المستجيبين أنهم قد يتحدثون مع العائلة والأصدقاء. وهذه القضايا هي حتماً تهوم الناس، ويمكن أن تكون وسيلة لزيادة
المشاركة والتشجيع على مزيد من المشاركة المدنية.

عند التفكير بمكافحة الفساد، كم من المرجح أن تقوم بما يلي؟



عند التفكير بإصلاح الوضع الإقتصادي المتردي، كم من المرجح أن تقوم بما يلي؟



«أعتقد أنه ربما من الأفضل المشاركة في المجتمع المدني لأن الأحزاب السياسية تتلاعب بعقول الشباب. وتوجّههم في الاتجاه الخاطئ، وفي نهاية المطاف، يفقدون كل شيء. يشجّع السياسيون الشباب على المشاركة في الحروب عوض العمل على بناء مستقبلهم.»

(مشارك سنّي من بيروت)

«على الشباب أن يشاركوا في المجتمع المدني وليس في الأحزاب السياسية. فالمجتمع المدني يدعم الشباب ويحسن تمثيله. أما الأحزاب السياسية فهي لا تستهدف الشباب لأنها، إن فعلت، سيكون عليها توفير فرص العمل لهم والمساعدة في خفض الفارق بين الليرة والدولار لكي يتمكن الناس من العيش. كل ما يقولونه مجرد أكاذيب.»

(مشارك مسيحي من البقاع)

«أعتقد أنه من الأفضل المشاركة في المجتمع المدني لأن الأحزاب السياسية تتلاعب بعقول الشباب. وتوجّههم في الاتجاه الخاطئ، وفي نهاية المطاف، يفقدون كل شيء..»

(مشارك سنّي من بيروت)

«المجتمع المدني أفضل لكل شيء في بلادنا، وليس فقط مشاركة المرأة.»

(مشاركة مسيحية من بيروت)

«الجميع سيدعمونهم [القادة الجدد] إذا عملوا لمصلحة لبنان واللبنانيين. فعملهم هو ما يوصلهم.»

(مشاركة مسيحية من الشمال).

4 الخاتمة

على مرّ السنتين الماضيتين، عانى لبنان من سلسلةٍ من الأزمات، منها العالمية ومنها التي لم يكن من الممكن تجنّبها، ولكنّه في المقابل رزح تحت وطأة أزمات انفرجت بها البلاد وجاءت نتيجةً حتميةً لسنواتٍ من الإهمال السياسي والسياسات الرديئة. وإذ يُثقل كاهل اللبنانيين اليوم جزّاء الأزمات المالية والطبية والمعيشية، يشعر الجميع تقريباً أنّ الدولة تسير في الاتجاه الخاطئ، وتوقفوا عن الوثوق في احتمال أن تتوسّل الأحزاب السياسية، والسياسيون والحكومة إلى حلولٍ ناجعةٍ.

ولكن، يتفق اللبنانيون من مختلف المناطق، وعلى اختلاف انتماءاتهم الدينية، ومن مختلف المجموعات الديموغرافية على سبيلٍ للمضيّ قدماً من شأنه أن يخرجهم من الأزمات الحالية ويؤسّس لركيزةٍ سياسيةٍ متينةٍ للمستقبل. فالمواطنون بأغليبيتهم الساحقة يريدون إلغاء الأساس الطائفي الذي تحدّد على أساسه المناصب السياسية، وإقرار إصلاحات انتخابية شاملة، ودعم القادة السياسيين الناشئين أو القوى الفاعلة في المجتمع المدني، والمرشّحين الجدد. يريدون الابتعاد عن السياسة التي اعتادوا عليها على مرّ العقود السابقة والاعتماد عوضاً عن ذلك على الأشخاص ذوي الخبرة، وأفكار السياسات البناءة، والانتماءات غير الحزبية.

وفي رسم الطريق للمضيّ قدماً، لا بد من القول إنّ الوضع الراهن غير مقبول بالنسبة إلى معظم اللبنانيين. أقلّ من المسائل المتعلقة بالهوية، ما يهّم هي نوعية الشخص والأفكار التي يقدمها. وإن كانت احتجاجات العام 2019 لم تؤدّ إلى التغيير السياسي الجذري، إلّا أنّها حفّزت شعوراً بالوحدة ضدّ السياسة كالمعتاد، وإن لم يدم هذا الشعور طويلاً. والآن، لا بد من إحلال الظروف المؤاتية للاستفادة من هذه الوحدة حتى يتمكن الأشخاص من تحقيق التحسينات في نوعية الحياة التي يريدونها بالحاح.

